



أمريكا تعمل على بناء دولة لأكراد سوريا ... بهدوء

ترجمات



نشر موقع (Defense One) العسكري دراسة بعنوان (America Quietly Starts Nation-Building in Parts of Syria) (19 يناير 2018) تناول فيها الباحث باول ميكلاي الجهاد التي تقوم بها الولايات المتحدة في عملية بناء دولة للأكراد شمال شرق سوريا، وذلك من خلال إرسال قوات مقاتلة، و"جيش" من الخبراء والدبلوماسيين والعاملين في مجال الإغاثة، مشيراً إلى التباين الصارخ بين تصريحات المسؤولين حول نيتهم بناء دولة على غرار ما فعلوه في العراق وأفغانستان، وبين ما يقومون به على أرض الواقع من إرسال كميات ضخمة من الأسلحة الثقيلة والخفيفة للمليشيات الكردية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني التركي، وتخصيص مئات الملايين من الدولارات لدعم وحدات حماية الشعب الكردية تحت ستار الإغاثة وإزالة مخلفات الحرب ونزع الألغام. إلا أن الحقيقة لا تزال طي الكتمان، إذ يرفض المسؤولون إعطاء تفاصيل عما يقومون به في تلك المناطق التي بات من الواضح أنهم يريدون إنشاء وضع جديد يقوم على أساس إنشاء قوة كردية ضخمة تتمتع بدعم مادي وعسكري وغطاء جوي من الولايات المتحدة .

وأشار الكاتب إلى أن الولايات المتحدة زادت من حضورها في سوريا، مؤكدة عدم نيتها الخروج، ونافية وجود جدول زمني للانسحاب، مخالفة بذلك التعهد الذي قطعه ترامب في حملته الانتخابية -في تعليقه على الوضع في أفغانستان- قائلاً: "لن نقوم بعملية بناء أمة مرة أخرى"، لكنه كسابقيه، جورج بوش وباراك أوباما، سارع إلى إرسال القوات الأمريكية وضخ المال في الحروب، وفي جهود أعمال إعادة الإعمار فيما وراء البحار، ويبدو أن الولايات المتحدة متجهة نحو مشروع كبير في سوريا وأنها تضرب بجذورها وتضع خطاً للبقاء.

ويلتزم المسؤولون في واشنطن بالتكتم حول الخطوط العريضة للجهود المبذولة في الزاوية الشمالية الشرقية التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا، حيث يتواجد

نحو ألفى جندي أميركي يصحبهم جيش من نوع آخر من الدبلوماسيين والعاملين في مجال الاغاثة يشرفون على إنفاق مئات الملايين من الدولارات في مشاريع إعادة الإعمار والأمن، ويصرون -وبحسب ما أعلن عنه مبعوث البيت الأبيض لدى التحالف الدولي بريت ماكغورك- على أنهم ليسوا منخرطين في عملية بناء أمة أو في عمليات إعمار طويلة المدى. بل كان آخر ما صرح به المسؤولون الأمريكيون بشأن الاستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا قول وزير الخارجية ريكس تيلرسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة "بضمان حضور أميركي عسكري في سوريا حتى يتم ضمان تحقيق نصر تام وحاسم على تنظيم الدولة"، دون أن يقدم جدولاً ومينياً لهذا الهدف.

كما أكد العقيد رايان دايلون المتحدث باسم التحالف الدولي في بغداد أن الولايات المتحدة ستبقى في سوريا حتى "يشتد عود العملية السياسية هناك"، بينما كرر رئيسه، وزير الدفاع جيمس ماتيس، أن الولايات المتحدة لا تخطط لسحب قواتها حتى تثمر عملية السلام التي ترعاها الآن الأمم المتحدة بين النظام وفصائل المعارضة. وبما أن عملية السلام لا تشهد أية بوادر للانفراج، فإن ذلك يمنح الولايات المتحدة سعة من الوقت لتنفيذ خطتها طويلة الأجل.

ولاحظت الدراسة المسؤولين الأمريكيين لا يقومون بإحداث تغيرات جذرية في سوريا على نحو ما قاموا به في العراق وأفغانستان، حيث أطاحت القوات الأمريكية بحكومات تلك البلدان وقامت بعدها بإنشاء مؤسسات جديدة، فلا يزال نظام الأسد باقياً في سوريا، حتى وإن اعتبره تيلرسون لا يسيطر إلا على نصف البلاد، مما يجعل المناطق الكردية في بؤرة الجهود الأمريكية ويشكل فارقاً كبيراً عن النموذجين العراقي والأفغاني حيث تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة فقط في بناء أجزاء من سوريا ذات هيكل حكم جديد حتى مع بقاء الهيكل القديم في بقية المناطق.

ويبدو أن خطط الولايات المتحدة تعتمد على رحيل الأسد حيث تتطلب: "سوريا المستقرة الموحدة قيادة جديدة في مرحلة ما بعد الأسد لضمان النجاح"، كما أن: "استمرار التواجد الأميركي سيضمن تحقق الهزيمة الساحقة لداعش

وسيمهد الطريق لقيام سلطات مدنية محلية تمارس إدارة مناطقها المحررة"، كما قال تيلرسون.

ويبدو أن التوجه الأمريكي لحماية المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، قد وضع الولايات المتحدة في حالة توتر مع تركيا والعراق والنظام السوري المدعوم من روسيا وإيران، حيث لاقى تصريح نية الولايات المتحدة بناء قوة أمنية قوامها ثلاثون ألف تتشكل من الميليشيات الكردية القوية المدعومة من الولايات المتحدة ومن قوات "قسد" ردود فعل ساخطة من قبل دول الجوار.

أما بالنسبة للأمريكان فإن "قسد" تمثل لهم أكبر قوة قتالية فعالة في مواجهة تنظيم "داعش"، وقد شاركت القوات الخاصة الأمريكية وقوات حلف الناتو في استعادة مدينتي الطبقة والرقعة خلال العامين الماضيين، ولذلك فإن البنتاغون يخطط لإنفاق 500 مليون دولار عام 2018 للاستمرار في عمليات تجهيز وتدريب "قسد"، بما في ذلك إرسال آلاف قطع السلاح الثقيلة والخفيفة والخيرة ومدافع الهاون والعربات المدرعة، وذلك في تحد للحكومة التركية التي تصنف المقاتلين الأكراد كإرهابيين.

ويبقى السؤال مطروحا فيما إذا ما كانت "قسد" ستوجه سلاحها نحو قوات النظام حينما تتم الهزيمة التامة لتنظيم داعش وحينما يبدأ الأسد بتنفيذ وعده الذي قطعه لاستعادة كل شبر من سوريا. كما تبقى الضغوطات الأخرى على مناطق الكرد ضخمة ومرتزايدة، ففي رده على الإعلان الأمريكي بإنشاء قوة حدودية وعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتدمير "كل أعشاش الإرهاب في سوريا واحداً تلو الآخر"، وبإدراكه إلى إرسال مدرعاته وقواته على الحدود، وتعهد بمسح مدينة منبج حيث تقوم قوات العمليات الأمريكية الخاصة بتدريب المقاتلين الأكراد والاحتفاظ بمواقع تمرکز في المنطقة، وحذر القوات الأمريكية المتمركزة في منبج بقوله: "لا تقفوا حائلاً بيننا وبين قطع المجرمين، وإلا لن نكون مسؤولين عما سيأتي من أحداث لا نرغب في وقوعها".

وبعيدا عن الاستراتيجية العسكرية ومخاطرها، فمن الصعب الحصول على تفاصيل عملية إعادة الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة في مناطق السيطرة

الكردية من سوريا، فقد اعترفت إحدى المصادر الحكومية التي طلبت عدم ذكر اسمها بأن الولايات المتحدة ستُرسل المزيد من عمال الإغاثة والدبلوماسيين إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية شمال شرق سوريا خلال العام الجاري، حيث تخطط لإنفاق ما يقرب من 400 مليون دولار أمريكي على المشاريع الاقتصادية وأعمال الاستقرار، وقد يبدو ذلك استثماراً متوازناً بالمقارنة مع مئات المليارات التي أنفقتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق لإعادة الإعمار على مدى ست عشرة سنة.

لكن السؤال الذي يتم طرحه: ما هي القطاعات التي سيتم دعمها بهذه الأموال؟

يقول نيكولاس هيرس الخبير في الشأن السوري من مركز الأمن الأمريكي الجديد: "لقد دخلنا في مرحلة الاستقرار ضمن استراتيجية ترامب في سوريا، فعمليات إعادة الإعمار لمناطق سيطرة قسد كحلب ومنبج تسير ببطء شديد، مع نقص في التمويل من طرف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، إذ يرغب المتبرعون من كافة أرجاء العالم بضمان بقاء الولايات المتحدة على الأراضي السورية، وعدم العمل مع النظام. وكلما كان موقف الولايات المتحدة غير واضح كلما طال أمد عدم استقرار بعض المناطق المدمرة."

ففي الرقة والطبقة اللتان تخضعان لقوات قسد، تعمل القوات الأمريكية مع جهات محلية لتسهيل وصول المعونات الإنسانية والقيام بإزالة الألغام "ومنح الأولوية لأعمال الاستقرار والعمل على تنفيذها" وذلك بحسب ما صرح به مسؤول دبلوماسي، حيث يعمل الأمريكيون عن قرب مع مجلس الرقة المدني على وجه الخصوص لإيصال المعونات لمئات آلاف النازحين، وقد بنى مهندسو الجيش الأمريكي جسراً جديداً دائماً في الرقة للمساعدة في نقل المزيد من المؤن، كما أن هنالك مشروع آخر يعمل فيه حوالي 80 متعاقد غربي بقيمة 41 مليون دولار مقدمة من وزارة الخارجية الأمريكية لإزالة القذائف غير المنفجرة وتطهير الأبنية المفخخة التي تركها تنظيم "داعش".

ووفقاً لستان براون مدير مكتب إزالة الأسلحة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية فإن الولايات المتحدة تتجه نحو: "تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم انتزاعها

من داعش وخلق شعور بالأمل في المجتمعات التي تعرضت لوحشية هذا التنظيم". وقد تعاقد مكتب خفض ونزع الأسلحة مع خبراء نزع الألغام وقام بتدريب حوالي 120 من الكوادر المحلية للمساعدة في إنجاز هذه المهمة الضخمة التي قد تستغرق عدة سنوات .

لكن وزارة الخارجية الأمريكية لا ترد على الاستفسارات الموجهة إليها بشأن عدد الموظفين الأمريكيين المنخرطين في هذا العمل، وحول العدد الدقيق للمشاريع الجارية وعدد المتعاقد معهم والتكلفة المقدرة في هذا العام 2018.

وبينما يواصل صناع القرار في واشنطن دعم العملية السياسية بجنيف، يرى سام هيلر الخبير في الشأن السوري في مركز "سنشري فونديشن" ببيروت أن آفاق عملية جنيف مسدودة نتيجة الخلافات الشديدة بين النظام والمعارضة. ونظراً للطابع الضيق للمحادثات المقترحة فإن المناقشات مؤطرة على تجاهل منطقة شمال شرق سوريا وتجاهل دور القوات الأمريكية الشريكة في دعم الميليشيات الكردية ولذلك فإنهم لا يمثلون التوازن الحقيقي على الأرض"، بحسب هيلر.

ويبدو أن بعض عناصر الحل قد أصبحت في بؤرة التركيز، حيث اعترف مسؤولون عسكريون أمريكيون أن عناصر من "قسد" قد أجروا اتصالات أولية مع قوات النظام السوري في وادي الفرات لما يعتقدوه البعض بأنه قد يؤدي إلى قيام الأكراد بالاندماج في سوريا، مع الاحتفاظ ببعض مقومات الحكم الذاتي، كما أن الروس قد أقاموا اتصالات مع قادة "قسد" ووعدوهم بتحقيق الأمن الاستقرار بعكس الأمريكيين الذين تعهدوا بالانسحاب في نقطة ما.

وفي الوقت الذي تنتظر ألباز الجغرافيا السياسية من يفك رموزها؛ فإن الأمريكيين وبما يمتلكون من قوات ومال سخي وغطاء جوي يعلنون رغبتهم في إبقاء قوة حقيقية على الأرض السورية، وويقومون بعملية "بناء الأمة"، ويبدو أن المسؤولين في واشنطن غير راغبين في تحديد المدة التي ستستغرقها هذه العملية، ومن غير الواضح إن كان للولايات المتحدة خطاً أخرى مغايرة في المستقبل القريب.